بالاسمنت من الضفة الشرقية . ومن المقرر ان تصل كمية الاسمنت التي ستشحن الى الضفة ألف طن شهريا . ومن الجدير بالذكر ان السلطات الاردنية كانت تمانع في الماضي تزويد الضفة الغربية خشية أن يتسرب الى اسرائيل باعتباره « مادة استراتيجية » .

وفي غضون ذلك ، يقوم بعض اثرياء مدينة بيت لحم بالعمل على تأسيس بنك لخدمة سكان الضفة الغربية ، وستقتصر فروعه على الضفة الغربية فقط ، ولن تكون له ارتباطات مع الضفة الشرقية !

المناطق المحتلة في خدمة الاقتصاد الاسرائيلي : تمكنت سلطات الاحتلال خلال الاعوام الخمس الماضية من تحويل المناطق المحتلة الى عامل منعش لاقتصادها سواء عن طريق استغلال الموارد الطبيعية أو استغلال القوى البشرية . وتتمثل العوامل المنعشة للاقتصاد الاسرائيلي في العوامل التالية :

١ ــ استغلال البترول : يشكل بترول المناطق المحتلة عاملا منعشا للاقتصاد الاسرائيلي ، هذا فضلا عن كونه سلعة استراتيجية تطوع لخدمة آلة الحرب الاسرائيلية . فقد بلغت كميات البترول التي تستخرجها سلطات الاحتلال من آبار البترول البرية في منطقة ابو رودس والبحرية في خليج السويس ٦ ملايين طن سنويا ، تقدر بـ ٨٠ مليون دولار . وهذه الكمية تكفي احتياجات اسرائيل من النفط .

٢ ــ الجسور المفتوحة : لقد استغلت اسرائيل الجسور المفتوحة على ضفتي نهر الاردن ، وعملت على تسريب بعض منتوجاتها الفائضة عن حاجتها ضمن منتوجات المناطق المحتلة المشحونة الى الضفة الشرقية والدول العربية الاخرى ، كما وتقوم من خلال هذه الجسور باستيراد المنتوجات التي تحتاجها ، فمثلا تقوم اسرائيل باستيراد الخضار المبكرة التي ينتجها مزارعو الاغوار في الضفة الشرقية بواسطة تجار عرب من سكان المناطق المحتلة ، كما ويقوم هؤلاء بتزويد اسرائيل بما تحتاج اليه من منتوجات من البلدان العربية وعلى سبيل المثال فان المشمش المجفف (قمر الدين) المصنوع في سوريا (انظر ملحق هآرتس ٧٢/٤/٢٢) اصبح يغطي سوق الكرمل في تل ابيب ، بفضل سياسة الجسور المفتوحة .

٣ ــ علاوة على استغلال المناطق المحتلة كمحطة مرور للاستيراد والتصدير بين اسرائيل والعالم العربي ، فان هذه المناطق تعتبر سوقا رائجا للمنتوجات الاسرائيلية وخاصة الصناعية منها .

٤ ــ اقامة معامل اسرائيلية في المناطق المحتلة : نتيجة النقص في الايدي العاملة اليهودية في بعض المرافق ، شجعت الحكومة الاسرائيلية الصناعيين الاسرائيليين على اقامة معامل لهم في المناطق المحتلة بمشاركة وتعاون بعض ارباب العمل العرب ، وتقوم هذه المعامل بانتاج الملابس الجاهزة ومواد البلاستيك والنجارة ومواد البناء .

استغلال الايدي العاملة : تقوم اسرائيل باستغلال الايدي العاملة العربية لصالح اقتصادها . وقد بلغ عدد العمال الذين يعملون عن طريق مكاتب العمل الحكومية حوالى ٤٢ الف عامل حسب الاحصائيات الاخيرة . ومن المحتمل ان يطرأ ارتفاع على هذا الرقم خاصة بعد فتح الحدود عند مطلع شهر ايار بين القطاع واسرائيل ، ويتوزع العمال العرب على مجالات العمل المختلفة بالنسب التالية: ٥٥٪ يعملون في البناء و ٢٦٪ في الزراعة و ١٢٪ في الصناعة و ٧٪ في الخدمات (للتوسع في هذا الموضوع انظر شؤون فلسطينية رقم ٧ ص ٢٦٤) .

عبد الحفيظ محارب